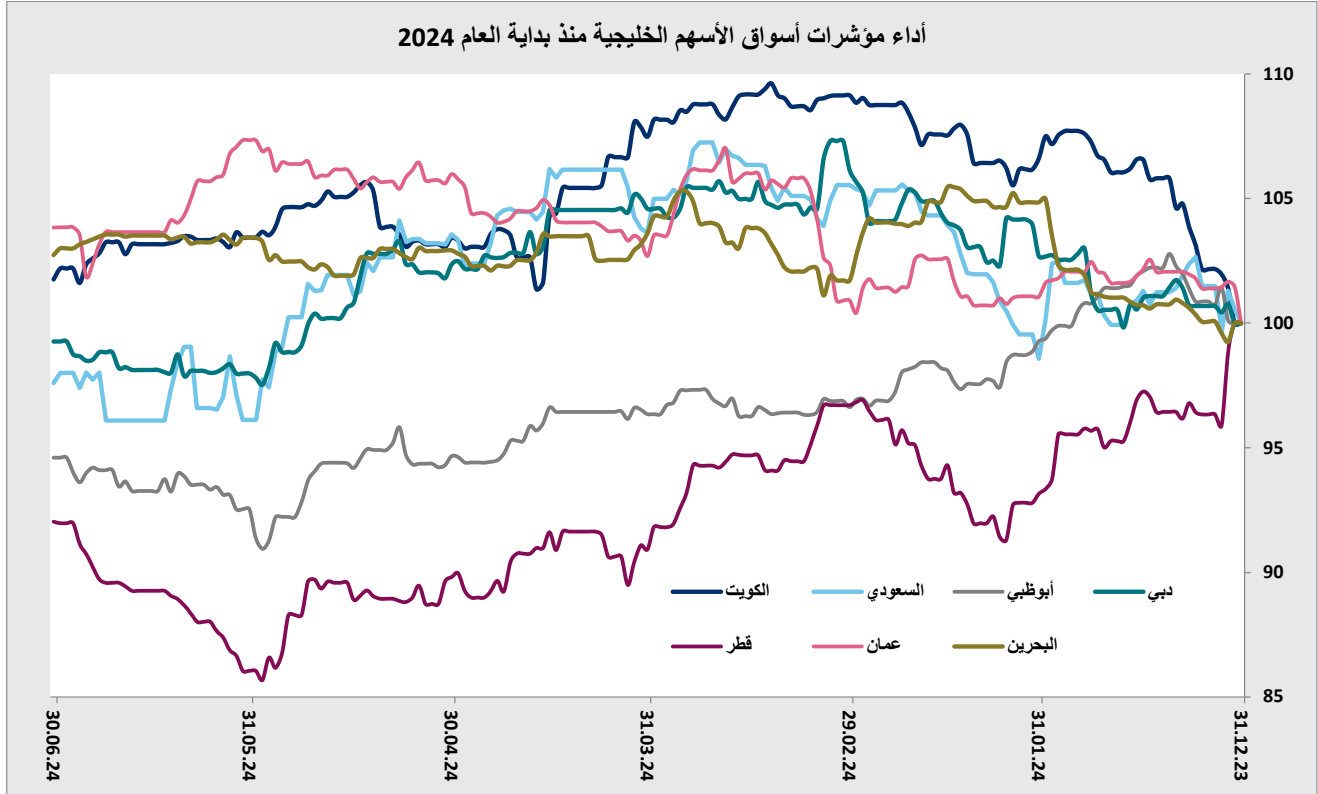


يونيو 2024

التقرير الشهري لأداء أسواق الأوراق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي

تعافي جزئي لبورصة قطر وسوق أبوظبي للأوراق المالية يدفع المؤشر الخليجي إلى المنطقة الخضراء... بعد ثلاثة أشهر متتالية من التراجع المستمر، شهد الأداء الشهري للمؤشر الخليجي أول مكاسبه الشهرية في يونيو 2024 وسط أداء متباين لبورصات المنطقة. كما شهدت المؤشرات العالمية الرئيسية أداءً مماثلاً يعكس بصفة رئيسية الاشارات المختلطة على صعيد أرقام التضخم العالمية. وعلى الرغم من ذلك، أشارت أحدث البيانات الاقتصادية الصادرة من الولايات المتحدة إلى تزايد توقعات خفض سعر الفائدة على المدى القريب.



المصدر : بحوث كامكو إنفست

وارتفع مؤشر مورجان ستانلي الخليجي بنسبة 3.4 في المائة خلال الشهر مدفوعاً بصفة رئيسية بالمكاسب القوية في كلا من بورصتي قطر وأبوظبي وبدعم إضافي من نمو سوقي السعودية ودبي بمعدل منخفض في خانة الأحاد. وجاء انتعاش بورصة قطر بعد أن شهد مؤشر السوق خسائر متتالية على مدار الأشهر القليلة الماضية وكانت السوق الأسوأ أداءً على مستوى الدول الخليجية بتسجيلها لخسائر ثنائية الرقم. وادى نمو السوق القطرية بنسبة 7.0 في المائة خلال شهر يونيو 2024 إلى تقليص تلك الخسائر إلى نسبة 8.0 في المائة منذ بداية العام، والتي ما زالت تعتبر من أعمق الخسائر على مستوى البورصات الخليجية. في مقابل تلك الارتفاعات، شهدت الأسواق المتبقية، أي عمان والكويت والبحرين، تراجع أدائها خلال الشهر. وتراجع مؤشر مورجان ستانلي الخليجي خلال النصف الأول من العام 2024 بمعدل أقل نسبياً بنسبة 5.1 في المائة مما يعكس التعادل ما بين المكاسب والخسائر التي سجلتها كل بورصة على حدة. وتمكنت أسواق عمان والبحرين والكويت من الاحتفاظ بمركزها في المنطقة الخضراء خلال النصف الأول من العام 2024، وإن كانت في خانة الأحاد.

وعلى صعيد الأداء القطاعي، سجل مؤشر قطاع التأمين مكاسب شهرية ثنائية الرقم بنسبة 10.6 في المائة في يونيو 2024، تبعه كلا من مؤشري قطاع الرعاية الصحية وإنتاج الأغذية بمكاسب شهرية بلغت نسبتها 8.0 في المائة و5.9 في المائة، على التوالي. وأظهرت القطاعات ذات رؤوس الأموال الكبيرة مثل البنوك والاتصالات مكاسب أقل نسبياً بنسبة 4.6 في المائة و3.3 في المائة، على التوالي. أما على صعيد القطاعات المتراجعة، جاء مؤشر قطاع المرافق العامة في الصدارة، بتسجيله تراجعاً بنسبة 4.8 في المائة، تبعه كلا من مؤشري قطاع المواد الأساسية وقطاع السلع طويلة الأجل، بتسجيلهما لخسائر بنسبة 1.8 في المائة و0.7 في المائة، على التوالي. كما سجل مؤشر قطاع الطاقة انخفاضاً هامشياً بنسبة 0.6 في المائة.

أسواق الأسهم الخليجية	إغلاق المؤشر	الأداء الشهري (%)	الأداء منذ بداية العام (%)	القيمة السوقية (مليار دولار)	قيمة التداولات الشهرية (مليار دولار)	مضاعف السعر للربحية (x)	مضاعف السعر للقيمة الدفترية (x)	العائد الجاري (%)
الكويت - مؤشر السوق الأول	7,543.6	(1.8%)	0.9%	132.2	2.7	12.8	0.9	3.0%
الكويت - مؤشر رئيسي 50	5,762.5	(0.5%)	5.0%					
الكويت - مؤشر السوق الرئيسي	5,912.4	(0.8%)	6.2%					
الكويت - مؤشر السوق العام	6,937.0	(1.6%)	1.8%					
السعودية	11,679.5	1.5%	(2.4%)	2,681.8	43.6	20.3	2.4	3.6%
أبوظبي	9,060.7	2.2%	(5.4%)	741.7	4.8	18.2	2.7	2.2%
دبي	4,030.0	1.3%	(0.7%)	184.2	1.7	7.9	1.2	5.9%
قطر	9,967.6	7.0%	(8.0%)	158.0	2.2	11.2	1.3	4.8%
البحرين	2,025.5	(0.7%)	2.7%	91.8	0.0	8.5	0.8	8.3%
عمان	4,687.3	(3.3%)	3.8%	23.7	0.1	12.5	0.9	5.3%
إجمالي الأسواق الخليجية				4,013.3	55.2	17.0	2.1	3.7%

المصدر: بحوث كامكو إنفست

الكويت

تراجعت مؤشرات بورصة الكويت في يونيو 2024 بعد انخفاض واسع النطاق أثر سلباً على أداء معظم قطاعات البورصة. وعلى صعيد مؤشرات السوق المختلفة، شهد مؤشر السوق الأول أكبر انخفاض شهري بنسبة 1.8 في المائة حيث مال أداء الأسهم المدرجة ضمن المؤشر نحو التراجع. من جهة أخرى، سجل مؤشر السوق الرئيسي ومؤشر السوق الرئيسي 50 انخفاضاً شهرياً بمعدلات أقل نسبياً بنسبة 0.8 في المائة و0.5 في المائة، على التوالي، في حين تراجع مؤشر السوق العام بنسبة 1.6 في المائة خلال الشهر. كما عكس الأداء خلال النصف الأول من العام 2024 أداء أفضل نسبياً لأسهم السوق الرئيسي بتسجيل المؤشر مكاسب بنسبة 6.2 في المائة بينما شهد كلا من مؤشر السوق الرئيسي 50 ومؤشر السوق العام نمواً بمعدل أقل نسبياً بنسبة 5.0 في المائة و1.8 في المائة، على التوالي. وسجل مؤشر السوق الأول مكاسب بنسبة 0.9 في المائة في النصف الأول من العام 2024. وبالنقل إلى السوق الأول، شهد الشهر إدراج سهم شركة مجموعة البيوت الاستثمارية القابضة ضمن قطاع الخدمات المالية، مسجلاً بذلك أول إدراج في البورصة منذ أكثر من عامين. وتم إضافة السهم ضمن مكونات مؤشر السوق الأول، ليصل بذلك إجمالي عدد الشركات المدرجة ضمن المؤشر إلى 34 شركة.

أما على صعيد الأداء القطاعي، فقد سلط الضوء على التراجع واسع النطاق الذي شهده السوق خلال الشهر، إذ اقتصر تسجيل مكاسب على ثلاث مؤشرات قطاعية فقط. وجاء مؤشر قطاع الصناعة في صدارة القطاعات الراجحة بتسجيله لنمو بنسبة 4.2 في المائة، تبعه كلا من مؤشري قطاع المرافق العامة والتأمين، بمكاسب شهرية بلغت نسبتها 0.6 في المائة و0.4 في المائة، على التوالي. من جهة أخرى، شهد مؤشر قطاع المواد الأساسية أكبر انخفاض شهري بنسبة 10.1 في المائة، تبعه كلا من مؤشري قطاع التكنولوجيا وقطاع السلع الاستهلاكية بانخفاضهما بنسبة 6.8 في المائة و6.0 في المائة، على التوالي.

وعلى صعيد قطاع المواد الأساسية، انخفض سعر سهم شركة السبك الكويتية وسهم شركة بوبيان للبتروكيماويات بنسبة 20.1 في المائة و11.1 في المائة، على التوالي. ويعزى تراجع مؤشر قطاع السلع الاستهلاكية إلى انخفاض سعر سهم شركة ميزان القابضة بنسبة 6.5 في المائة، في حين يعزى تراجع أداء مؤشر قطاع التكنولوجيا إلى انخفاض سعر سهم شركة الأنظمة الآلية، وهو السهم الوحيد المدرج ضمن مؤشر القطاع. كما تراجعت مؤشرات القطاعات ذات رؤوس الأموال الكبيرة مثل البنوك إثر التراجع الذي منيت بها معظم أسهم البنوك مما يشير إلى الضعف الموسمي للأداء وجني الأرباح بسبب ارتفاع الأسعار. أما على صعيد قطاع الاتصالات، انخفضت معظم الأسهم المدرجة ضمن المؤشر، مع انخفاض سعر سهم شركة الاتصالات الكويتية (اس تي سي) بنسبة 7.7 في المائة. أما مكاسب مؤشر قطاع الصناعة فقد اعتمدت بشكل رئيسي على ارتفاع سعر كل من سهم مجموعة المشاريع المتحدة وسهم مجموعة الخليج للكابلات والشركة الكويتية لبناء المعامل والمقاولات.

وعلى صعيد الأداء الشهري للأسهم، جاء سهم مجموعة المشاريع المتحدة في الصدارة بمكاسب شهرية بلغت نسبتها 32.1 في المائة، تلتها شركة أركان الكويت العقارية والكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي (كميفك) بمكاسب بلغت نسبتها 24.6 في المائة و17.4 في المائة، على التوالي. وعلى جانب الأسهم المتراجعة، جاء سهم شركة دار الثريا العقارية في الصدارة بتراجع بنسبة 23.7 في المائة، تبعه سهم مجموعة عربي القابضة وإنوفست بتسجيلهما لخسائر شهرية بنسبة 20.6 في المائة و17.4 في المائة، على التوالي. كما تراجعت أنشطة التداول في البورصة خلال شهر يونيو 2024 على خلفية عطلة عيد الأضحى المبارك. إذ انخفض إجمالي كمية الأسهم المتداولة خلال الشهر بنسبة 47.7 في المائة ليصل إلى 3.2 مليار سهم مقابل 6.1 مليار سهم خلال الشهر السابق. وبالمثل، انخفضت قيمة الأسهم المتداولة بنسبة 34.9 في المائة على أساس شهري لتصل إلى 838.5 مليون دينار كويتي مقابل 1.3 مليار دينار كويتي في مايو 2024.

السعودية

بعد تسجيل المؤشر العام للسوق السعودية (تاسي) لخسائر متتالية على مدار الثلاثة أشهر الماضية، عاد مرة أخرى لتسجيل مكاسب خلال يونيو 2024. وأنهى المؤشر تداولات الشهر عند مستوى 11,679.50 نقطة، مما أدى إلى تحقيق مكاسب شهرية بنسبة 1.5 في المائة. وتلقى المؤشر دعماً من عدة عوامل مثل ارتفاع أسعار النفط، هذا إلى جانب الارتفاع القوي بعد العطلة. وعلى صعيد الأداء خلال النصف الأول من العام 2024، انخفض مؤشر السوق العام بنسبة 2.4 في المائة. كما شهد الشهر إدراج خمسة أسهم في السوق الرئيسية وهي تحديداً الشركة السعودية لحلول القوى البشرية ضمن قطاع الخدمات التجارية والمهنية، وشركة مستشفى الدكتور سليمان عبد القادر فقيه ضمن قطاع الاستثمار والتمويل، وشركة مياها ضمن قطاع المرافق العامة، وشركة رسن لتقنية المعلومات ضمن قطاع التطبيقات وخدمات التقنية، وسهم شركة مجموعة التيسير تالكو الصناعية ضمن قطاع السلع الرأسمالية.

وعلى صعيد أداء المؤشرات القطاعية، فقد مال لصالح القطاعات الراجعة بصدارة مؤشر قطاع النقل الذي سجل مكاسب ثنائية الرقم بنسبة 12.3 في المائة، تبعه كلا من مؤشري قطاع الخدمات التجارية والمهنية وقطاع التأمين بتسجيلهما نمواً بنسبة 8.2 في المائة و8.0 في المائة، على التوالي. أما على صعيد القطاعات الخسارية، سجل مؤشر قطاع المرافق العامة أكبر انخفاض شهري بنسبة 9.4 في المائة، تبعه كلا من مؤشري قطاع الطاقة والمواد الأساسية بانخفاضهما بنسبة 3.6 في المائة و1.3 في المائة، على التوالي. وتعود مكاسب مؤشر قطاع النقل بصفة رئيسية لنمو سهم شركة سال السعودية للخدمات اللوجستية بنسبة 23.7 في المائة، هذا إلى جانب تسجيل كلا من سهمي الشركة المتحدة الدولية للمواصلات وشركة لومي للتأجير لمكاسب بنسبة 13.8 في المائة و11.6 في المائة، على التوالي. أما مكاسب قطاع الخدمات التجارية والمهنية فقد جاءت على خلفية ارتفاع سعر سهم شركة كاتريون للتمويل القابضة بنسبة 12.3 في المائة، هذا إلى جانب ارتفاع سعر سهم شركة الموارد للقوى البشرية بنسبة 3.3 في المائة. وسجلت القطاعات ذات رؤوس الأموال الكبيرة مثل قطاعي البنوك والاتصالات مكاسب شهرية بنسبة 4.5 في المائة و6.4 في المائة، على التوالي. وضمن قطاع البنوك، سجلت جميع الأسهم المدرجة ضمن المؤشر مكاسب باستثناء سهم البنك السعودي الأول الذي سجل خسائر شهرية (-0.5 في المائة).

الإمارات

ارتفع مؤشر فوتسي أبوظبي بنسبة 2.2 في المائة في يونيو 2024 مسجلاً أول مكاسبه الشهرية لهذا العام لينتهي تداولات الشهر مغلقاً عند 9,060.73 نقطة. كما أدت المكاسب الشهرية إلى خفض خسائر المؤشر منذ بداية العام 2024 والتي وصلت إلى 7.5 في المائة خلال شهر مايو 2024 لتصل إلى خسائر بنسبة 5.4 في المائة في يونيو 2024. ومال أداء المؤشرات القطاعية العشرة بصورة حادة نحو الارتفاع خلال الشهر، إذ سجلت ثمانية مؤشرات مكاسب شهرية بينما شهد المؤشران المتبقيان تراجعاً خلال الشهر. وارتفع مؤشر قطاع المرافق العامة مسجلاً أعلى مكاسب على مستوى المؤشرات القطاعية خلال شهر يونيو 2024 بمكاسب بلغت نسبتها 21.2 في المائة، لينتهي تداولات الشهر مغلقاً عند 12,515.0 نقطة. ويعزى هذا الارتفاع إلى القفزة التي شهدتها سعر سهم شركة أبوظبي الوطنية للطاقة (طاقة) بنسبة 21.2 في المائة خلال الشهر، وهي الشركة الوحيدة المدرجة ضمن القطاع. وسجل مؤشر القطاع العقاري ثاني أكبر مكاسب شهرية خلال شهر يونيو 2024 بارتفاعه بنسبة 11.1 في المائة لينتهي تداولات الشهر مغلقاً عند 9,285.5 نقطة فيما يعزى بصفة رئيسية إلى ارتفاع سعر سهم شركة الدار العقارية بنسبة 13.8 في المائة. من جهة أخرى، تراجع أداء كلا من مؤشري قطاع المواد الأساسية وقطاع الاتصالات بنسبة 1.3 في المائة و0.4 في المائة، على التوالي.

سجل المؤشر العام لسوق دبي المالي نمواً بنسبة 1.3 في المائة خلال شهر يونيو 2024، بعد تراجعته على مدار ثلاثة أشهر متتالية سبقتها أربعة أشهر متتالية من المكاسب. وأنهى المؤشر تداولات الشهر مغلقاً فوق حاجز 4 آلاف نقطة عند 4030.0 نقطة. وكان الأداء القطاعي متوازناً إلى حد ما، حيث سجلت 4 من أصل 8 قطاعات مكاسب خلال الشهر، في حين انخفضت المؤشرات الأربعة المتبقية وارتدت إلى المنطقة الحمراء خلال هذه الفترة. وكان مؤشر القطاع المالي (3.1 في المائة)، أكبر قطاعات البورصة من حيث الوزن الترجيحي، ضمن القطاعات الاربعة لهذا الشهر، مما ساهم في تعزيز أداء المؤشر العام وتداوله في المنطقة الخضراء. وساهمت المكاسب الهائلة التي سجلتها أسعار أسهم العديد من البنوك مثل بنك دبي التجاري (+3.2 في المائة) وبنك دبي الإسلامي (+4.0 في المائة) في دعم أداء المؤشر على أساس شهري. وشهد مؤشر قطاع السلع الاستهلاكية أكبر ارتفاع شهري على مستوى القطاعات، بتسجيله نمواً بنسبة 11.6 في المائة لينتهي تداولات الشهر مغلقاً عند 93.8 نقطة، تبعه مؤشر القطاع العقاري الذي سجل نمواً بنسبة 5.3 في المائة في يونيو 2024 لينتهي تداولات الشهر مغلقاً عند 7781.2 نقطة.

قطر

شهدت بورصة قطر أفضل أداء شهرياً على مستوى الدول الخليجية في يونيو 2024. وجاءت هذه المكاسب بعد ثلاثة أشهر متتالية من التراجع، حيث شهدت أربعة أشهر من التراجع منذ بداية العام. وارتفع مؤشر بورصة قطر على مدار كافة جلسات الشهر تقريباً، مسجلاً أعلى مكاسبه الشهرية هذا العام بدعم من قوة عمليات الشراء المحلية، وانتعاش أسعار الغاز الطبيعي الذي ساهم في تعزيز معنويات السوق. واقترب المؤشر من اختراق الحاجز النفسي الهام البالغ 10 آلاف نقطة لكنه اتجه نحو الانخفاض قليلاً بنهاية الشهر، مسجلاً مكاسب بنسبة 7.0 في المائة ومغلقاً عند 9,967.6 نقطة. وشهد مؤشر بورصة قطر لجميع الأسهم مكاسب بنسبة 6.4 في المائة خلال الشهر، مما يشير إلى اهتمام المستثمرين بكافة قطاعات السوق. إلا أنه على صعيد أداء البورصة خلال النصف الأول من العام 2024، انخفض مؤشر بورصة قطر بنسبة 8.0 في المائة، مسجلاً بذلك أكبر انخفاض على مستوى الدول الخليجية بينما انخفض مؤشر بورصة قطر لجميع الأسهم بنسبة 4.0 في المائة.

ويعكس الأداء القطاعي المكاسب التي حققتها معظم القطاعات. وجاء مؤشر قطاع النقل في الصدارة بارتفاعه بمعدل ثنائي الرقم بنسبة 11.8 في المائة، تبعه كلا من مؤشري قطاع البنوك والخدمات المالية وقطاع الخدمات والسلع الاستهلاكية بمكاسب بلغت نسبتها 6.9 في المائة و6.6 في المائة، على التوالي. في المقابل، سجل مؤشر قطاع العقارات أكبر انخفاض شهري بنسبة 3.2 في المائة، تبعه مؤشر قطاع التأمين بتسجيله لخسائر هامشية بنسبة 0.8 في المائة.

البحرين

سجل المؤشر العام ليورصة البحرين تراجعاً هامشياً بنسبة 0.7 في المائة على أساس شهري في يونيو 2024 لينتهي تداولات الشهر مغلقاً عند 2,025.49 نقطة. وعلى صعيد الأداء القطاعي، اتجه الأداء العام نحو القطاعات المتراجعة بعد أن سجلت 5 من أصل 7 مؤشرات قطاعية خسائر خلال الشهر بينما شهد القطاعان المتبقيان مكاسب. وجاءت مكاسب مؤشر القطاع العقاري (+3.4 في المائة) في يونيو 2024 بدعم رئيسي من ارتفاع سعر سهم شركة عقارات السيف، إحدى الشركات الثلاث الرئيسية المكونة للمؤشر، بقيمة مماثلة. وعلى الرغم من ذلك، أدى انخفاض المؤشرات ذات النقل الوزني الكبير مثل المؤشر المالي (-0.3 في المائة) ومؤشر قطاع المواد الأساسية (-1.7 في المائة) إلى تراجع المؤشر العام وارتداده إلى المنطقة الحمراء خلال الشهر. بالإضافة إلى ذلك، سجل مؤشر السلع الاستهلاكية الكمالية أكبر انخفاض شهري خلال الشهر (-4.5 في المائة) لينتهي تداولات الشهر مغلقاً عند 3,338.5 نقطة بعد أن عانت الأسهم الرئيسية المدرجة ضمن المؤشر من تراجع أسعارها خلال الشهر بما في ذلك سهم شركة مجمع البحرين للأسواق الحرة (-9.3 في المائة) ومجموعة فنادق الخليج (-3.5 في المائة).

عمان

سجل مؤشر سوق مسقط 30 أعلى معدل تراجع على مستوى الدول الخليجية في يونيو 2024 بفقدته نسبة 3.3 في المائة من قيمته، لينتهي تداولات الشهر مغلقاً عند 4,687.3 نقطة. ومن حيث الأداء القطاعي، سجل اثنان من المؤشرات القطاعية الثلاثة مكاسب خلال الشهر. إلا أن المؤشر المالي تراجع بنسبة 4.1 في المائة في يونيو 2024 لينتهي تداولات الشهر عند 7,684.9 نقطة، مدفوعاً بصفة رئيسية بالتراجع واسع النطاق الذي شهدته أسهم العديد من شركات القطاع مثل سهم شركة مسقط للتمويل (-7.8 في المائة) والشركة الوطنية للتمويل (-6.1 في المائة). وبالمقارنة، سجل مؤشر القطاع الصناعي مكاسب شهرية بنسبة 2.6 في المائة في يونيو 2024 لينتهي تداولات الشهر مغلقاً عند 6,066.3 نقطة، بينما ارتفع مؤشر قطاع الخدمات بنسبة 1.0 في المائة خلال الشهر لينتهي تداولات الشهر عند مستوى 1,820.4 نقطة.

المسؤولية والافصاح عن المعلومات الهامة

إن "كامكو إنفست" هي شركة مرخصة تخضع كلياً لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت ("الهيئة الكويت") وبشكل جزئي لرقابة بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").

الغرض من هذا التقرير هو توفير المعلومات فقط. لا يُعتبر مضمون هذا التقرير، بأي شكل من الأشكال، استثماراً أو عرضاً للاستثمار أو نصيحة أو إرشاداً قانونياً أو ضريبياً أو من أي نوع آخر، وينبغي بالتالي تجاهله عند النظر في أو اتخاذ أي قرارات استثمارية. لا تأخذ كامكو إنفست بعين الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، الأهداف الاستثمارية والوضع المالي والاحتياجات الخاصة لفرد معين. وبناءً على ما تقدّم، وقيل أخذ أي قرار بناءً على المعلومات الموجودة ضمن هذا المستند، ينبغي على المستثمرين أن يبادروا إلى تقييم الاستثمارات والاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير على نحو مستقلّ ويقرّروا بشأن ملاءمتها على ضوء ظروفهم وأهدافهم المالية الخاصة. يخضع محتوى التقرير لحقوق الملكية الفكرية المحفوظة. كما يُمنع نسخ أو توزيع أو نقل هذا البحث وهذه المعلومات في الكويت أو في أي اختصاص قضائي آخر لأي شخص آخر أو إدراجها بأي شكل من الأشكال في أي مستند آخر أو مادة أخرى من دون الحصول على موافقتنا الخطيّة المسبقة.

قد يبرز في بعض الأحوال والظروف، تباين عن تلك التقديرات والتصنيفات الضمنية بسعر القيمة العادلة بالاستعانة بالمعايير أعلاه. كما تعتمد كامكو إنفست في سياستها على تحديث دراسة القيمة العادلة للشركات التي قامت بدراستها مسبقاً بحيث تعكس أي تغييرات جوهرية قد تؤثر في توقعات المحلل بشأن الشركة. من الممكن لتقلّبات سعر السهم أن تتسبب في انتقال الأسهم إلى خارج نطاق التصنيف الضمني وفق هدف القيمة العادلة في كامكو إنفست. يمكن للمحللين أن لا يعمدوا بالضرورة إلى تغيير التصنيفات والتقديرات في حال وقوع حالة مماثلة إلا أنه يُتوقع منهم الكشف عن الأسباب الكامنة وراء وجهة نظرهم وآرائهم لعملاء كامكو إنفست.

تفضل كامكو إنفست صراحة كل بند أو شرط تقترحون إضافته على بيان إخلاء المسؤولية أو يتعارض مع البيان المذكور ولن يكون له أي مفعول. تستند المعلومات المتضمنة في هذا التقرير إلى التداولات الجارية والإحصاءات والمعلومات العامة الأخرى التي نعتقد بأنّها موثوقة. إننا لا نعلن أو نضمن بأنّ هذه المعلومات صحيحة أو دقيقة أو تامة وبالتالي لا ينبغي التعويل عليها. لا تلزم كامكو إنفست بتحديث أو تغيير أو تعديل هذا التقرير أو بإبلاغ أي مستلم في حال طاول تغيير ما أي رأي أو توقع أو تقدير مبين فيه أو بات بالتالي غير دقيق. إن نشر هذا التقرير هو لأغراض إعلامية بحثة لا تمت بصلة لأيّ عرض استثماري أو تجاري. لا ينشأ عن المعلومات الواردة في التقارير المنشورة أي التزام قانوني و/أو اتفاقية ملزمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أي التزام بتحديث معلومات مماثلة. إنكم تحملون مسؤولية إجراء أبحاثكم الخاصة وتحليل المعلومات المتضمنة أو المشار إليها في هذا التقرير وتقييم مميزات ومخاطر المتعلقة بالأوراق المالية موضوع التقرير أو أي مستند آخر. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تخضع بيانات/معلومات محدّدة للبند والشروط المنصوص عليها في اتفاقيات أخرى تشكّل كامكو إنفست طرفاً فيها.

لا يجب تفسير أي عبارة واردة في هذا التقرير على أنّه طلب أو عرض أو توصية بشراء أو التصرف في أي استثمار أو بالالتزام بأي معاملة أو بتقديم أي نصيحة أو خدمة استثمارية. أن هذا التقرير موجه إلى العملاء المحترفين وليس لعملاء البيع بالتجزئة ضمن مفهوم قواعد هيئة السوق المالية. لا ينبغي على الآخرين مقن يستلمون هذا التقرير التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه. يتوجب على كل كيان أو فرد يصيخ بحوزته هذا التقرير أن يطّلع على مضمونه ويحترم القيود الواردة فيه وأن يمتنع عن التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه حيث يُعدّ من غير القانوني تقديم عرض أو دعوة أو توصية لشخص ما من دون التقيد بأي ترخيص أو تسجيل أو متطلبات قانونية.

تخضع شركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة المملوكة بالكامل لشركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامّة" لسلطة دبي للخدمات المالية. ويجوز لشركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) أن تقوم بالأنشطة المالية التي تدرج ضمن نطاق رخصة سلطة دبي للخدمات المالية الحالية فقط. يمكن توزيع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من قبل كامكو إنفست (مركز دبي المالي العالمي) نيابة عن شركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامّة". تستهدف هذه الوثيقة العملاء المحترفين أو أطراف الأسواق فقط على النحو المحدد من جانب سلطة دبي للخدمات المالية، ولا يجوز لأي شخص آخر الاعتماد عليها.

تحذيرات من المخاطر

تتخذ الأسعار أو التخمينات أو التوقعات صفة دلالية بحثة ولا تهدف بالتالي إلى توقع النتائج الفعلية بحيث قد تختلف بشكل ملحوظ عن الأسعار أو التخمينات أو التوقعات المبينة في هذا التقرير. قد ترتفع قيمة الاستثمار أو تنخفض، وقد تشهد قيمة الاستثمار كما الأيرادات المحقق منه تقلبات من يوم لآخر بنتيجة التغييرات التي تطاول الأسواق الاقتصادية ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغييرات الممكن وغير الممكن توقعها في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبي، وأسعار التأخير وأسعار الدفع المسبق والظروف السياسية أو المالية، إلخ...).

لا يدل الأداء الماضي على النتائج المستقبلية. تعدّ كافة الآراء أو التقديرات أو التخمينات (أسعار الأسهم محل البحث والتقديرات بشكل خاص) غير دقيقة بالأساس وتخضع للرأي والتقدير. إنّها عبارة عن آراء وليست حقائق تستند إلى توقعات وتقديرات راهنة وتعول على الاعتقادات والفرضيات. قد تختلف المحصّلات والعوائد الفعلية اختلافاً جوهرياً عن المحصّلات والعوائد المصرح عنها أو المتوقعة وليس هناك أي ضمانات للأداء المستقبلي. تنشأ عن صفقات معينة، بما فيها الصفقات المشتملة على السلع والخيارات والمشتقات الأخرى، مخاطر هامة لا تناسب بالتالي جميع المستثمرين. لا يعتزم هذا التقرير على رصد أو عرض كافة المخاطر (المباشرة أو غير المباشرة) التي ترتبط بالاستثمارات أو الاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير.

تضارب المصالح

تقدّم كامكو إنفست والشركات التابعة خدمات مصرفية استثمارية كاملة وقد يتخذ مدراء ومسؤولين وموظفين فيها، موافق تتعارض مع الآراء المبينة في هذا التقرير. يمكن لموظفي البيع وموظفي التداول وغيرهم من المختصين في كامكو إنفست تزويد عملائنا ومكاتب التداول بتعليقات شفوية أو خطية حول السوق أو باستراتيجيات للتداول تعكس آراء متعارضة مع الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يمكن لإدارة الأصول ومكاتب التداول خاصتنا ولأعمالنا الاستثمارية اتخاذ قرارات استثمارية لا تتناغم والتوصيات أو الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يجوز لكامكو إنفست أن تقيم أو تسعى لإقامة علاقات على مستوى خدمات الاستثمار المصرفية أو علاقات عمل أخرى تحصل في مقابلها على تعويض من الشركات موضوع هذا التقرير. لم تتم مراجعة الحقائق والآراء المبينة في هذا التقرير من قبل المختصين في مجالات عمل أخرى في كامكو إنفست، بما في ذلك طاقم الخدمات المصرفية الاستثمارية، ويمكن ألا تجسّد معلومات يكون هؤلاء المختصين على علم بها. يمتلك بنك الخليج المتحد- البحرين غالبية أسهم كامكو إنفست ويمكن أن ينشأ عن هذه الملكية أو أن تشهد على تضارب مصالح.

إخلاء المسؤولية القانونية و الضمانة

لا تقدّم كامكو إنفست إعلانات أو ضمانات صريحة أو ضمنية. وإننا، وفي الحدود الكاملة التي يسمح بها القانون المنطبق، نخلي بموجبه صراحة مسؤوليتنا عن أي وكافة الإعلانات والضمانات الصريحة والضمنية، أيّا كان نوعها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كلّ ضمانة تتعلّق بدقة المعلومات أو ملاءمتها للوقت أو ملاءمتها لغرض معين و/أو كلّ ضمانة تتعلّق بعدم المخالفة. لا تقبل كامكو إنفست تحمّل أي مسؤولية قانونية في كافة الأحوال، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تعويلكم على المعلومات المتضمنة في هذا التقرير، وأي إغفال عن أي أضرار أو خسائر أيّا كان نوعها، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أضرار مباشرة، غير مباشرة، عرضية، خاصة أو تبعية، أو مصاريف أو خسائر تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير أو بعدم التمكن من الاستناد عليه، أو ترتبط بأي خطأ أو إغفال أو عيب أو فيروس الحاسوب أو تعطّل النظام، أو خسارة ربح أو شهرة أو سمعة، حتى وإن تمّ الإبلاغ صراحة عن احتمال التعرّض لخسائر أو أضرار مماثلة، بحيث تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير. لا نستثني واجباتنا أو مسؤولياتنا المنصوص عليها بموجب القوانين المطبقة والملزّمة.



شركة كامكو للاستثمار - ش.م.ك (عامة)

برج الشهيد، شارع خالد بن الوليد، منطقة شرق

ص.ب 28873 الصفاة 13149 دولة الكويت

هاتف : 2233 6600 (965)+ فاكس: 2395 2249 (965)+

البريد الإلكتروني: kamcoird@kamcoinvest.com

الصفحة الإلكترونية : www.kamcoinvest.com

كامكو إنفست